الفلاحة من ٤٠ عامًا

مقتطفات من عدد نوفمبر / ديسمبر ١٩٢٧

قانون الدورة الثلاثية

« على أنى وقد اشتغلت بنفسى فى إدارة دوائر زراعية كبيرة فى الوجهين البحرى والقبلى مدة تزيد عن الاثنتى عشرة سنة ، كنت فيها على الدوام متبعا الدورة الثلاثية فى معظم الأراضى ، وكان همنا منصرفا إلى إتقان خدمة الأرض من وجوهها المتعددة تبعا للمبدأ الزراعى العام وهو : « اصرف أقل ما يمكن فى خدمة الأرض لتحظى بأكبر متحصل وأعلاه قيمة بغير الإضرار بالأرض » ، وعلى ذلك كنا نتحصل على نتائج أظهر بكثير من نتائج ما يجاورنا من المزارع التابعة للمصالح الزراعية الحكومية والأهلية التى كانت تتبع الدورة الثلاثية . . . والخبرة العلمية تؤيد صحة ما ذكرت فالحاصلات الزراعية المصرية معدودة وهى فى الغالب من فصائل ثلاث : الأولى النجيلية ، كالقمح والشعير والأرز والذرة وقصب السكر ، والثانية وهى البقولية ، كالبرسيم والفول والحلبة وغيرها ، والثالثة وهى الخبازية ، كالقطن . فنباتات الفصيلة الأولى ترسل جذورها فى الأرض على عمق قليل من سطحها ، ونباتات الفصيلتين الأخريين تتعمق جذورها كثيرا فى الأرض ولا سيما القطن . وعلى ذلك ينحصر جميع غذاء الحاصلات الحبوبية فى الطبقة السطحية من الأرض وهى التى يصح القول بأنها هى الطبقة التى يسأل عنها دوما بأنها خصبة أو غير خصبة ، وعليها تقاس خصوبة الأرض أو بالحرى قيمتها . أما القطن فهو وإن كان يعتمد على تلك الطبقة فى ابتداء نموه ، إلا أنه بعد أن ينفذ فى طبقة عميقة يعتمد على التغذية من الطبقة الأخيرة وخصوصا حين تكوين الثمرة أو بالحرى البذرة التى تشمل أكبر كمية من عنصر الأزوت ، وهو العامل الأكبر فى التغذية . وعلى ذلك يصح القول بأن الحبوب كالقمح وغيره تفقر الأرض والقطن لا يفقرها كثيرا . ويعزز هذه النظرية ضرورة إمداد القمح والذرة بالسماد الأزوتى وعدمها بالنسبة للقطن إلا قليلا . . . . .

محمد نجيب شاهين ـ المفتش الزراعى بوزارة المعارف

مؤتمر القمح الدولى بروما

عقد هذا المؤتمر فى روما بتاريخ ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٧ وجاء فى تقرير مندوب الحكومة المصرية فى هذا المؤتمر :

« يزداد عدد الناس الذين يستهلكون القمح زيادة مضطردة فى العالم ، فقد ارتفع عددهم فى الخمسين سنة الأخيرة من ٤٠٠ مليون إلى ٦٠٠ مليون نفس ، أى بنسبة ٥٠ ٪ وما زال هذا الازدياد مستمرا . وتدل كل الظواهر على أنه سيستمر هكذا ، فى حين أن محصول القمح فى العالم لا يزيد على هذه النسبة تبعا لناموس (مالتوس) الاقتصادى الشهير . وهو أن عدد سكان العالم يزداد على نسبة متواليات هندسية ، بينما مقدار أنواع الغذاء لا يزداد إلا على نسبة متواليات حسابية . وفى الوقت نفسه نرى أن زراعة القمح لا تتمشى مع هذه الزيادة . إما لأن أصحاب الأطيان فى بعض البلاد يرون من مصلحتهم أن يستعيضوا عن القمح بمحصول آخر أو بصناعة أخرى تعود عليهم بربح أكثر . وإما بسبب تلك الظاهرة الاجتماعية التى حار علماء الاجتماع وحارت الحكومات فى علاجها وهى مهاجرة الفلاحين وسكان القرى ، أى الأيدى العاملة فى الزراعة إلى المدن ، طلبا لرزق أوسع وأقل عناء ، وجريا وراء ما يجدونه فيها من حياة اللهو والملاذ . فمن ذلك أن سكان المدن فى الولايات المتحدة الأمريكية زاد منذ الحرب العالمية من ٢٥ ٪ إلى ٧٥ ٪ من مجموع السكان . ولو استمرت المهاجرة فى تلك البلاد على الصورة المذكورة — أى من الأقاليم الزراعية إلى المدن — لا تلبث الولايات المتحدة أن تصير مستوردة للقمح بدلا من أن تكون أكبر مصدرة للعالم كما هى الآن . وفى كندا أيضا نرى أن المساحات التى تزرع قمحا تنقص من عام إلى آخر . وقد قلت المهاجرة من الخارج إلى جمهوريتى الأرجنتين والأوراجواى وأصبح عدد سكانها غير كاف لاستثمار الأراضى الزراعية الجديدة ، وتصدر استراليا معظم قمحها إلى جنوب افريقيا التى أقبل سكانها على التغذية بالقمح ، وقد كان معظمهم لا يتغذى إلى الحرب الكبرى إلا بالذرة ، وتعنى نيوزيلاندة بتربية المواشى الآن والاتجار بها أكثر من عنايتها بزرع القمح ، ولهذا فقد تحول جزء كبير من أرضها إلى مراع لإنتاج اللحوم وهى صناعة أوفر ربحا لسكانها من زرع القمح . وفى الهند الانجليزية نشاهد أن القمح

يقل والاستهلاك يزيد إلى حد أنها فى الثلاث سنوات الأخيرة لم تصدر ما كانت تصدره قبل الحرب، بل إنها أصبحت مستوردة . وروسيا المشهورة بوفرة قمحها أصبحت الآن لا تفى بحاجات أهلها من هذا المحصول . والنمسا والمجر فيهما عجز ظاهر بين الإنتاج والاستهلاك ورومانيا التى كان يضرب المثل بوفرة قمحها وكانت تمون كثيرا من البلاد الأوروبية قل تصديرها مع أن مساحتها تضاعفت بضم ولاية بسارابيا إليها ، تلك الولاية ذات الأرض الخصبة الصالحة لزراعة القمح وتستورد فرنسا من الخارج ١٥ ٪ من القمح الذى يحتاج إليه سكانها بعد أن كانت مصدرة . أما فى مصر فمعلوم أن القطن حل محل القمح وأصبح له المقام الأول حتى أضحت وهى البلاد الغنية من قديم الزمان بخصوبة أرضها وشهرة قمحها تستورد من الخارج نحو ٢٠ ٪ منه لسد حاجات سكانها . . . ولو دام الأمر على هذا الحال زمنا لما أمكن سد هذا العجز بين الإنتاج والاستهلاك فى القمح . ولو قدر وحصل عجز مدة سنتين متتاليتين فى محصول البقية الباقية من البلاد التى تنتج القمح بكثرة وتصدره للخارج لوقعت لا محالة أزمة وارتفع ثمن الخبز إلى حد لا يطاق . والواقع أن العالم يسير فى الوقت الحاضر نحو هذه النتيجة بخطوات واسعة وهو لا يشعر . .

* * *